

الإيرادات ارتفعت 21٪ لتسجل 19,3 مليون دينار

أرباح مجموعة الراي الإعلامية إلى 5,58 ملايين دينار بنمو 93٪ لـ 2013.. والتوصية بتوزيع 5٪ نقداً



جاسم مرزوق بوي

بودي: أداء تشغيلي قوي ونجاح في الاستجابة لتطلعات الجمهور وتحديات السوق الإعلاني

حققت شركة مجموعة الراي الإعلامية أرباحاً قياسية في السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013، بلغت 5,58 ملايين دينار، بزيادة 93,4٪ عن العام السابق.

وأوصى مجلس إدارة الشركة خلال اجتماعه اليوم بتوزيع 5٪ من القيمة الاسمية للسهم نقداً على المساهمين المسجلين بتاريخ انعقاد الجمعية العمومية.

وارتفعت ربحية السهم الواحد إلى 24,1 فلساً، مقارنة بنحو 12,5 فلساً في 2012.

ونمت إيرادات المجموعة بنسبة 21٪، لتبلغ 19,3 مليون دينار، مقارنة بنحو 16 مليون دينار في العام السابق.

وقال رئيس مجلس إدارة مجموعة الراي الإعلامية جاسم مرزوق بوي إن «هذه الأرباح القوية من صميم أعمالنا التشغيلية، تعبر عن نجاح المجموعة في تلبية تطلعات جمهور وسائلها الإعلامية المرئية والمسومة، المكتوبة والتفاعلية والاستجابة للتحديات والتغيرات السريعة في السوق الإعلاني»، واعتبر بوي أن «نتائجنا المالية تشكل ركيزة مهمة لرسالة الاستقلالية والرأي الحر التي تجسدها مجموعة الراي الإعلامية، منذ أن أصبحت أول مؤسسة إعلامية كويتية تطرح أسهمها للائتمان العام وتدرج أسهمها في بورصة الكويت، وتعلن بياناتها المالية

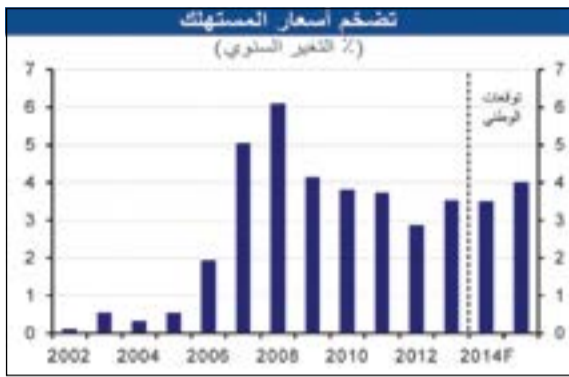
بشفافية كاملة». وأضاف «إن هذا النجاح ليس إلا نتيجة علاقة الثقة بين (الراي) ومتابعي وسائلها الإعلامية». وبين بوي أن «2013 شهد تطورات اقتصادية إيجابية على صعيد ثقة المستهلكين والإنفاق الإعلاني، وقد كانت مجموعة الراي حاضرة للمجال الإنتاجي، أكد بوي من واقع تكامل مؤسساتها الإعلامية، وتعدد وسائل وصولها إلى الجمهور». وأكد أن «تركيزنا الأهم يبقى على جودة المحتوى الإعلامي وتجدده، ومخاطبته لاهتمامات القراء والمشاهدين والمتابعين مواقع الإعلام الإلكتروني والاجتماعي التابعة للمجموعة»، وأشار بوي إلى أن مجموعة الراي «بدأت تحصد ثمار إستراتيجيتها القائمة على تنوع مصادر الدخل وتكاملها بين الوسائل الإعلامية المرئية والمسومة والمكتوبة والإلكترونية، لتثبت موقعها كواحدة من أكبر المجموعات الإعلامية وأكثرها تكاملاً وتأثيراً في الكويت والخليج، إذ تواصل جريدة (الراي) تعزيز موقعها كإحدى أوسع الصحف انتشاراً وأكثرها تأثيراً في الكويت، كما يحقق تلفزيون (الراي) مشاهدة مرتفعة محلياً وخليجياً». وأضاف: «أولينا خلال العام الماضي اهتماماً خاصاً بتطوير خدماتنا الإلكترونية على مدار الساعة، وأثمر ذلك

تزايداً سريعاً في أعداد متابعي مواقع (الراي) على (تويتر) و(فيسبوك) و(يوتيوب)، لاسيما من فئة الشباب». وأضاف: «توجنا تلك الجهود أخيراً بإطلاق الموقع الإلكتروني الجديد لجريدة الراي، ليشكل منصة جديدة وفعالة لتطوير خدماتنا التفاعلية». وفي المجال الإنتاجي، أكد بوي أن المجموعة ستستمر في انتقاء أفضل مشاريع الإنتاج البرمجية والدرامية من خلال شركة الراي للإنتاج الإعلامي، بعد أن حققت إنتاجاتها توفيقاً كبيراً في معدلات المشاهدة خلال العام الماضي، لاسيما في شهر رمضان المبارك.

وبيّن بوي أن المجموعة حققت نجاحاً كبيراً في مبادراتها لتنوع خدماتها الإعلانية وتكاملها منذ أن أطلقت شركة الراي العالمية للبيانات الاقتصادية الرسمية، التي أجريت على البيانات الاقتصادية الرسمية، حيث نتوقع أن يتراوح النمو غير النفطي ما بين 4٪ و5٪ في العامين 2014 و2015، وذلك مقارنة بتوقعاتنا السابقة عند 6٪.

وأشار التقرير إلى أن البيانات الأخيرة تشير إلى تراجع وتيرة نشاط القطاع الخاص غير النفطي، فقد انخفض مؤشر مديري المشتريات خلال العام 2013 وتراجع نمو الائتمان رغم أنه لا يزال قوياً، كما سجل انخفاض في البيانات الخاصة بنقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي، ومن المحتمل أن يرجع ذلك الأمر جزئياً إلى الإجراءات الأخيرة التي طبقت في سوق العمل وبرنامج التسعير، لاسيما تلك المتعلقة بالمعالجة الوافدة المخالفة، ولم يظهر الأثر الكامل لتلك الإجراءات على نشاط القطاع الخاص، إلا أنها قد تفرض عدداً من التحديات في المدى القريب منها ارتفاع تكلفة العمالة وتأثر عمل بعض القطاعات التي تعتمد بكثافة على العمالة (خاصة قطاعي البناء والبيع بالتجزئة)، بالإضافة إلى تراجع مستويات الاستهلاك المحلي. ولكن في المقابل، من المفترض أن يقدم كل من مشاريع الحكومة لتطوير البنية التحتية والنمو السكاني السريع دعماً ثابتاً لتحقيق نمو الناتج المحلي غير النفطي في مشاريع البنية التحتية إلى أن إنتاج النفط السعودي ارتفع بواقع مليون برميل يومياً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2013 ليصل إلى أعلى مستوى له عند 10,2 ملايين برميل يوميا، وقد جاء ذلك جزئياً للتعويض عن تعطل الإنتاج في كل من العراق وليبيا، إلا أن الإنتاج قد عاد لينخفض مجدداً في الفترة الأخيرة. ومع توقع ضعف الطلب العالمي على النفط واستمرار ارتفاع الإمدادات من خارج دول منظمة أوبك، فمن المتوقع أن تقوم السعودية بتخفيض إنتاجها بشكل أكبر خلال النصف الأول من العام 2014 لإبقاء الأسعار قريبة من 100 دولار للبرميل، بما أن السعودية تعتبر المنتج الرئيسي في منظمة أوبك، وتوقع أن يتراجع الناتج المحلي النفطي بواقع 2٪ تقريباً خلال العام 2014 ليشهد استقراراً لاحقاً خلال العام 2015.

وأضاف التقرير أن التضخم ارتفع خلال العام 2013 ليصل إلى 3,6٪ في المتوسط في الأشهر العشرة الأولى من العام 2013، وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة تسارع التضخم في مكوثي المواد الغذائية والإسكان، والذين



4٪ النمو المتوقع للاقتصاد السعودي غير النفطي في 2014 و 5٪ لـ 2015

وأشار التقرير إلى أن البيانات الأخيرة تشير إلى تراجع وتيرة نشاط القطاع الخاص غير النفطي، فقد انخفض مؤشر مديري المشتريات خلال العام 2013 وتراجع نمو الائتمان رغم أنه لا يزال قوياً، كما سجل انخفاض في البيانات الخاصة بنقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي، ومن المحتمل أن يرجع ذلك الأمر جزئياً إلى الإجراءات الأخيرة التي طبقت في سوق العمل وبرنامج التسعير، لاسيما تلك المتعلقة بالمعالجة الوافدة المخالفة، ولم يظهر الأثر الكامل لتلك الإجراءات على نشاط القطاع الخاص، إلا أنها قد تفرض عدداً من التحديات في المدى القريب منها ارتفاع تكلفة العمالة وتأثر عمل بعض القطاعات التي تعتمد بكثافة على العمالة (خاصة قطاعي البناء والبيع بالتجزئة)، بالإضافة إلى تراجع مستويات الاستهلاك المحلي. ولكن في المقابل، من المفترض أن يقدم كل من مشاريع الحكومة لتطوير البنية التحتية والنمو السكاني السريع دعماً ثابتاً لتحقيق نمو الناتج المحلي غير النفطي في مشاريع البنية التحتية إلى أن إنتاج النفط السعودي ارتفع بواقع مليون برميل يومياً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2013 ليصل إلى أعلى مستوى له عند 10,2 ملايين برميل يوميا، وقد جاء ذلك جزئياً للتعويض عن تعطل الإنتاج في كل من العراق وليبيا، إلا أن الإنتاج قد عاد لينخفض مجدداً في الفترة الأخيرة. ومع توقع ضعف الطلب العالمي على النفط واستمرار ارتفاع الإمدادات من خارج دول منظمة أوبك، فمن المتوقع أن تقوم السعودية بتخفيض إنتاجها بشكل أكبر خلال النصف الأول من العام 2014 لإبقاء الأسعار قريبة من 100 دولار للبرميل، بما أن السعودية تعتبر المنتج الرئيسي في منظمة أوبك، وتوقع أن يتراجع الناتج المحلي النفطي بواقع 2٪ تقريباً خلال العام 2014 ليشهد استقراراً لاحقاً خلال العام 2015.

وبيّن بوي أن المجموعة حققت نجاحاً كبيراً في مبادراتها لتنوع خدماتها الإعلانية وتكاملها منذ أن أطلقت شركة الراي العالمية للبيانات الاقتصادية الرسمية، التي أجريت على البيانات الاقتصادية الرسمية، حيث نتوقع أن يتراوح النمو غير النفطي ما بين 4٪ و5٪ في العامين 2014 و2015، وذلك مقارنة بتوقعاتنا السابقة عند 6٪.

وأشار التقرير إلى أن البيانات الأخيرة تشير إلى تراجع وتيرة نشاط القطاع الخاص غير النفطي، فقد انخفض مؤشر مديري المشتريات خلال العام 2013 وتراجع نمو الائتمان رغم أنه لا يزال قوياً، كما سجل انخفاض في البيانات الخاصة بنقاط البيع وأجهزة الصرف الآلي، ومن المحتمل أن يرجع ذلك الأمر جزئياً إلى الإجراءات الأخيرة التي طبقت في سوق العمل وبرنامج التسعير، لاسيما تلك المتعلقة بالمعالجة الوافدة المخالفة، ولم يظهر الأثر الكامل لتلك الإجراءات على نشاط القطاع الخاص، إلا أنها قد تفرض عدداً من التحديات في المدى القريب منها ارتفاع تكلفة العمالة وتأثر عمل بعض القطاعات التي تعتمد بكثافة على العمالة (خاصة قطاعي البناء والبيع بالتجزئة)، بالإضافة إلى تراجع مستويات الاستهلاك المحلي. ولكن في المقابل، من المفترض أن يقدم كل من مشاريع الحكومة لتطوير البنية التحتية والنمو السكاني السريع دعماً ثابتاً لتحقيق نمو الناتج المحلي غير النفطي في مشاريع البنية التحتية إلى أن إنتاج النفط السعودي ارتفع بواقع مليون برميل يومياً خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2013 ليصل إلى أعلى مستوى له عند 10,2 ملايين برميل يوميا، وقد جاء ذلك جزئياً للتعويض عن تعطل الإنتاج في كل من العراق وليبيا، إلا أن الإنتاج قد عاد لينخفض مجدداً في الفترة الأخيرة. ومع توقع ضعف الطلب العالمي على النفط واستمرار ارتفاع الإمدادات من خارج دول منظمة أوبك، فمن المتوقع أن تقوم السعودية بتخفيض إنتاجها بشكل أكبر خلال النصف الأول من العام 2014 لإبقاء الأسعار قريبة من 100 دولار للبرميل، بما أن السعودية تعتبر المنتج الرئيسي في منظمة أوبك، وتوقع أن يتراجع الناتج المحلي النفطي بواقع 2٪ تقريباً خلال العام 2014 ليشهد استقراراً لاحقاً خلال العام 2015.

وأضاف التقرير أن التضخم ارتفع خلال العام 2013 ليصل إلى 3,6٪ في المتوسط في الأشهر العشرة الأولى من العام 2013، وقد جاء ذلك الارتفاع نتيجة تسارع التضخم في مكوثي المواد الغذائية والإسكان، والذين

توقع التقرير أن يؤدي استمرار طرح مشاريع البنية التحتية الضخمة إلى توفير فرص جديدة في الإقراض للبنوك السعودية خلال الفترة المقبلة. فقد اتجهت البنوك السعودية بشكل أكبر إلى سوق السندات الإسلامية في كونها مصدراً بديلاً للتحويل، وذلك لانخفاض أسعار الفائدة واعتمادها على التمويل القائم على الودائع قصيرة الأجل. ومن المفترض أن يشكل هذا الأمر دعماً لنمو الإقراض ويوفر تمويلًا طويل الأجل للمشاريع الضخمة والرهن العقاري. وبين التقرير أن موجودات البنوك السعودية استمرت في تسجيل ارتفاعات جيدة. فقد ارتفعت موجودات المصارف التجارية بواقع 11٪ على أساس سنوي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2013، وذلك نتيجة الزيادة المستمرة في إقراض القطاع الخاص. ولكن البنوك قد زادت مؤخراً من شرائها للسندات الحكومية، حيث تمثل الآن 12٪

شهدا تراجعاً مؤخراً. وفيما من المتوقع أن يظل تضخم أسعار المواد الغذائية مستقرًا، إلا أنه من الممكن أن ترتفع الضغوط التضخمية من الإجراءات السكنية في ظل وجود نقص في الإسكان الميسر، حيث تقوم الحكومة الآن بإيجاد الحلول لهذه المشكلة من خلال مشاريع بناء المنازل وقانون الرهن العقاري الجديد، ولكن من المفترض أن يساهم كل من استقرار النمو الاقتصادي وتراجع أسعار المواد الغذائية في اعتدال معدل التضخم عند ما يقارب 3 - 4٪ خلال العامين القادمين. وذكر التقرير أن الميزانية سجلت فائضاً بلغ 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2013، وهي نسبة أقل من العام الأسبق ولكنها تعتبر جيدة، وبينما تستمر أسعار وإيرادات النفط في التراجع، فمن المتوقع أن يستمر الفائض في الانكماش إلى ما يقارب 6 - 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعام 2014 و2015، وذلك على الرغم من اعتدال نمو المصروفات. ومن المحتمل أن يؤثر ضبط المصروفات على مخصصات الإنفاق الرأسمالي، إلا أنه سيتم تمويل العديد من مشاريع البنية التحتية من خارج الميزانية، مثل المشاريع الضخمة الخاصة بالموصلات والطاقة، ما قد يؤدي إلى التخفيف من أي تأثير ناتج عن كبح الإنفاق.

من إجمالي موجودات البنوك مقارنة مع 10٪ بحلول نهاية العام 2012. وقال أن مؤسسة النقد السعودي أقرت على أسعار الفائدة الأساسية سعر إعادة الشراء (الريبي) والريبي العكس عند 2,25 و0,25، وقد ظل سعر فائدة الإقراض ما بين المصارف لأجل ثلاثة أشهر كما هو دون تغيير خلال العام 2013 عند 1٪. وقد يشير ذلك إلى أنه على الرغم من تراجع نمو الكتلة النقدية، إلا أن مستويات السيولة لا تزال جيدة. وحول العام 2013، قال التقرير: إن سوق الأسهم السعودية شهدت ارتفاعاً استثنائياً في العام 2013، حيث سجل المؤشر أعلى مستوى له منذ الأزمة المالية. فقد حققت السوق ارتفاعاً بواقع 22٪ في الأشهر الـ 11 حتى نوفمبر، مدفوعة بنمو قوي في قطاعات السياحة والتجزئة والعقار والموصلات.

توقع التقرير أن يؤدي استمرار طرح مشاريع البنية التحتية الضخمة إلى توفير فرص جديدة في الإقراض للبنوك السعودية خلال الفترة المقبلة. فقد اتجهت البنوك السعودية بشكل أكبر إلى سوق السندات الإسلامية في كونها مصدراً بديلاً للتحويل، وذلك لانخفاض أسعار الفائدة واعتمادها على التمويل القائم على الودائع قصيرة الأجل. ومن المفترض أن يشكل هذا الأمر دعماً لنمو الإقراض ويوفر تمويلًا طويل الأجل للمشاريع الضخمة والرهن العقاري. وبين التقرير أن موجودات البنوك السعودية استمرت في تسجيل ارتفاعات جيدة. فقد ارتفعت موجودات المصارف التجارية بواقع 11٪ على أساس سنوي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2013، وذلك نتيجة الزيادة المستمرة في إقراض القطاع الخاص. ولكن البنوك قد زادت مؤخراً من شرائها للسندات الحكومية، حيث تمثل الآن 12٪

من إجمالي موجودات البنوك مقارنة مع 10٪ بحلول نهاية العام 2012. وقال أن مؤسسة النقد السعودي أقرت على أسعار الفائدة الأساسية سعر إعادة الشراء (الريبي) والريبي العكس عند 2,25 و0,25، وقد ظل سعر فائدة الإقراض ما بين المصارف لأجل ثلاثة أشهر كما هو دون تغيير خلال العام 2013 عند 1٪. وقد يشير ذلك إلى أنه على الرغم من تراجع نمو الكتلة النقدية، إلا أن مستويات السيولة لا تزال جيدة. وحول العام 2013، قال التقرير: إن سوق الأسهم السعودية شهدت ارتفاعاً استثنائياً في العام 2013، حيث سجل المؤشر أعلى مستوى له منذ الأزمة المالية. فقد حققت السوق ارتفاعاً بواقع 22٪ في الأشهر الـ 11 حتى نوفمبر، مدفوعة بنمو قوي في قطاعات السياحة والتجزئة والعقار والموصلات.

توقع التقرير أن يؤدي استمرار طرح مشاريع البنية التحتية الضخمة إلى توفير فرص جديدة في الإقراض للبنوك السعودية خلال الفترة المقبلة. فقد اتجهت البنوك السعودية بشكل أكبر إلى سوق السندات الإسلامية في كونها مصدراً بديلاً للتحويل، وذلك لانخفاض أسعار الفائدة واعتمادها على التمويل القائم على الودائع قصيرة الأجل. ومن المفترض أن يشكل هذا الأمر دعماً لنمو الإقراض ويوفر تمويلًا طويل الأجل للمشاريع الضخمة والرهن العقاري. وبين التقرير أن موجودات البنوك السعودية استمرت في تسجيل ارتفاعات جيدة. فقد ارتفعت موجودات المصارف التجارية بواقع 11٪ على أساس سنوي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2013، وذلك نتيجة الزيادة المستمرة في إقراض القطاع الخاص. ولكن البنوك قد زادت مؤخراً من شرائها للسندات الحكومية، حيث تمثل الآن 12٪

توقع التقرير أن يؤدي استمرار طرح مشاريع البنية التحتية الضخمة إلى توفير فرص جديدة في الإقراض للبنوك السعودية خلال الفترة المقبلة. فقد اتجهت البنوك السعودية بشكل أكبر إلى سوق السندات الإسلامية في كونها مصدراً بديلاً للتحويل، وذلك لانخفاض أسعار الفائدة واعتمادها على التمويل القائم على الودائع قصيرة الأجل. ومن المفترض أن يشكل هذا الأمر دعماً لنمو الإقراض ويوفر تمويلًا طويل الأجل للمشاريع الضخمة والرهن العقاري. وبين التقرير أن موجودات البنوك السعودية استمرت في تسجيل ارتفاعات جيدة. فقد ارتفعت موجودات المصارف التجارية بواقع 11٪ على أساس سنوي خلال الأشهر العشرة الأولى من العام 2013، وذلك نتيجة الزيادة المستمرة في إقراض القطاع الخاص. ولكن البنوك قد زادت مؤخراً من شرائها للسندات الحكومية، حيث تمثل الآن 12٪

«الكويتية للاستثمار»: 240 ألف دينار أرباح من خارج

خلالها للمبلغ الإجمالي المذكور آنفاً وذلك مقابل التزامات متوقعة، وعليه سيتم تسجيل مبلغ الربح ضمن البيانات المالية للربع الأول من عام 2014.

وذكرت «الكويتية» أنه نتج من عملية التخرج ربحاً بمقدار 852,7 ألف دولار، أي ما يعادل تقريباً 240,9 ألف دينار كويتي. علماً أن هناك مبالغ محتجزة

ستروح هيفن المتخصصة في صناعة التغليف من الورق المقوى بمبلغ 2,7 مليون دولار، أي ما يعادل تقريباً 785,2 ألف دينار كويتي.

أعلنت الشركة الكويتية للاستثمار (كويتية) أنها قد تخرجت من إحدى استثماراتها في الملكية الخاصة بالولايات المتحدة الأميركية، وهي شركة

إحدى فعاليات مهرجان ملا فبراير 2014

شباك الحجز مفتوح

إبراهيم دشتي، صباح اللوشي، فيصل فريد، أحمد حبيبي، خالد أحمد، مسرحة

مسرحة في الغابة

لسندر ريلد

إخراج: عبد المحسن براك العمر

التمثيل المسرحي: جاسم الجلاممة

على مسرح النادي العلمي - جنوب السرة - 69600115

مدخل مجمع 360 69600114

أسعار التذاكر تبدأ من 3 KD 55980022

الشركة تستأنف على حكم بـ 10,6 ملايين دينار «أبيار» تؤجر مبنى للشقق السكنية بالكامل

شركة أبيان للتطوير العقاري بالأخذ بمبدأ التحوط بما يكفل انعكاس ذلك في بياناتها المالية السنوية، ونظراً لصورته حكم ابتدائي لصالح تلك الشركة بـ 10,6 ملايين دينار فإن أبيان تؤكد على أنها ستقوم باتخاذ الإجراءات المطلوبة لاستئناف الحكم علماً بأن ذلك لن يؤثر على حجم الالتزامات المالية للشركة حيث أن المبلغ المتنازع عليه قد تم إدراجه ضمن الالتزامات المالية للشركة أخذاً بمبدأ التحوط لحين الفصل في تلك القضية في مراحل التقاضي المختلفة وستقوم الشركة بإخطار سوق الكويت للأوراق المالية في حال توصلها لتسوية مع الشركة المدعى أو صدور حكم آخر بهذا الشأن.

من هذا المشروع مشروعا متكامل يسوق من تلقاء نفسه لعملائنا، ومن حيث الموقع فقد وقع الاختيار خصيصاً على مجمع دبي للاستثمار لموقعه المتميز والقريب من طريق الإمارات والطرق الرئيسية المؤثرة الأخرى». وأضاف الرشدان قائلاً: «ونحن إذ نعلن إيجار المبنى السكني بالكامل فإننا فخورون بهذا الإنجاز لأنه برهان على جهود الشركة المصنعية في إتقان مشاريعها». يذكر أن مجمع دبي للاستثمار يعتبر واحداً من أكبر المجمعات الصناعية والسكنية والتجارية في منطقة الشرق الأوسط، ويحظى المجمع بموقع استراتيجي على بعد دقائق

من هذا المشروع مشروعا متكامل يسوق من تلقاء نفسه لعملائنا، ومن حيث الموقع فقد وقع الاختيار خصيصاً على مجمع دبي للاستثمار لموقعه المتميز والقريب من طريق الإمارات والطرق الرئيسية المؤثرة الأخرى». وأضاف الرشدان قائلاً: «ونحن إذ نعلن إيجار المبنى السكني بالكامل فإننا فخورون بهذا الإنجاز لأنه برهان على جهود الشركة المصنعية في إتقان مشاريعها». يذكر أن مجمع دبي للاستثمار يعتبر واحداً من أكبر المجمعات الصناعية والسكنية والتجارية في منطقة الشرق الأوسط، ويحظى المجمع بموقع استراتيجي على بعد دقائق

من هذا المشروع مشروعا متكامل يسوق من تلقاء نفسه لعملائنا، ومن حيث الموقع فقد وقع الاختيار خصيصاً على مجمع دبي للاستثمار لموقعه المتميز والقريب من طريق الإمارات والطرق الرئيسية المؤثرة الأخرى». وأضاف الرشدان قائلاً: «ونحن إذ نعلن إيجار المبنى السكني بالكامل فإننا فخورون بهذا الإنجاز لأنه برهان على جهود الشركة المصنعية في إتقان مشاريعها». يذكر أن مجمع دبي للاستثمار يعتبر واحداً من أكبر المجمعات الصناعية والسكنية والتجارية في منطقة الشرق الأوسط، ويحظى المجمع بموقع استراتيجي على بعد دقائق